اكد التزام الدفاع ومعاونيه مهما ساءت الظروف

محامي صدام: المحاكمة اصبحت نقطة التقاء مصالح الايرانيين والامريكيين ويشتركان بتسييرها

عمان ـ «القدس العربي»
من هديل غبّون:

وجه رئيس فريق الدفاع عن الرئيس العراقي صدام حسين المحامي خليل الدليمي اتهاما مباشرا للمحكمة التي يمثل أمامها الرئيس العراقي صدام حسين وسبعة من معاونيه بأنها باتت مسيرة من «الايرانيين والامريكيين» جنبا الى جنب فيما وصفه بنقطة التقاء المصالح المشتركة بين الطرفين بما يتوافق مع اجندة كل منهما في العراق، في تصريح خص به «القدس العربي» يوم امس من عمان.

ووصف الدليمي ما جرى في جلسة يوم امس الاثنين بأنه «وصمة عار» في تاريخ القضاء العراقي، وناشد في تصريحه المجتمع الدولي واتحاد المحامين العرب باتخاذ إجراءات بوقف «المهزلة» التي ترتكب بحق الرئيس الشرعي للعراق ومعاونيه، طالبا منح الدفاع حقه في رؤية موكليه بالضغط على الحكومة العراقية، واضاف ان «المحكمة بات يسيرها الإيرانيون التي أصبحت اجندتهم تتوافق مع الأجندة الامريكية، وان مجريات المحاكمة هي نقطة الالتقاء بين الأمريكيين والإيرانيين» بحسب تعبيره.

وفيما شهدت الجلسة الحادية عشرة في قضية ما يسمى بالدجيل أجواء عاصفة، قال الدليمي ان الرئيس العراقي وموكليه قد اجبروا على الحضور بصورة مخالفة للقوانين العراقية في مشهد اشبه «بالمتهمين المخفورين»، موضحا انه تم احضارهم الى قاعة المحكمة بحجة رؤية محامي المحكمة الذين عينتهم بدلا عن فريق الدفاع إلا انهم أدخلوهم الى القاعة واغلقوا عليهم الأبواب ولم يسمحوا لهم بالخروج لحضور الجلسة دون موافقتهم، وهو ما اعتبره الدليمي خرقا صارخا للقوانين العراقية وإجراءات التقاضي في كل دول العالم، واصفا تلك الطريقة «بالجبانة والمخزية»، مؤكدا أن إحضار الموكلين بالقوة غير جائز.

وتعليقا على مدى إصرار فريق الدفاع على مقاطعة الجلسات، شدد الدليمي على اعتبار عدم حضور الدفاع المحاكمة «تعليقا» وليس «مقاطعة» مشيرا الى انه من الأفضل عدم الحضور، معللا ذلك بالقول ان المحكمة لا تتمتع بالشرعية وان الدفاع يرفض بأي حال من الأحوال إضفاء أية شرعية عليها، مؤكدا في الوقت ذاته التزام فريق الدفاع مع الرئيس صدام ومعاونيه إلى النهاية، وان الفريق لن يتخلى عنهم في «أسوأ الظروف».

وجدد الدليمي تأكيده على المطالب الأحد عشر التي اشترطت تنفيذها هيئة الدفاع بعد الجلسة التي عقدت اواخر كانون الثاني (يناير) الماضي، والتي طرد فيها القاضي الكردي رؤوف رشيد محامي الدفاع، وكان أبرزها طلب تنحي القاضي رشيد والاعتذار للمحامي الأردني ونقيب المحامين الأردنيين صالح العرموطي اضافة الى طلب نقل المحاكمة الى خارج العراق والنظر في دفوع الدفاع التي لم ينظر فيها حتى اللحظة. وتعقيبا على ذلك قال الدليمي ردا على تساؤل لـ«القدس العربي» فيما إذا جرت اتصالات بين الدفاع والمحكمة خلال الايام العشرة الماضية، انهم حاولوا ذلك مرارا ولم تستجب المحكمة لهم.

في سياق ذلك، طعن الدليمي في قانونية الشهادات التي تلاها الادعاء العام مكتوبة نيابة عن الشهود، لافتا إلى أن المحكمة تحاول تجنيب مواجهة الشهود للرئيس صدام وموكليه «مرجحا» تحريف تلك الشهادات. كما طعن الدليمي في شهادتي كل من رئيس ديوان الجمهورية العراقية السابق احمد خضير السامرائي قائلا ان شهادة حسين كانت دون المستوى ولم تكن وفق الأصول الإجرائية، وكذلك الحال بالنسبة للشاهد الآخر حسن العبيدي مسؤول مديرية الخدمة الخارجية في جهاز الاستخبارات العراقي.

المحامي خليل الدليمي

اليمن: محكمة أمن الدولة تبدأ محاكمة الرجل الثاني في التنظيم المحلي للقاعدة

صنعاء ـ «القدس العربي»
من خالد الحمادي:

دشّنت محكمة أمن الدولة في اليمن أمس أولى جلسات محاكمة الرجل الثاني في تنظيم القاعدة باليمن محمد حمدي الأهدل المشهور بكنيته التنظيمية (أبو عاصم الأهدل) أو (أبو عاصم المكي)، بالإضافة إلى محاكمة غالب الزايدي، بتهمة التستر على الأهدل خلال فترة بحث الأجهزة الأمنية عنه.

ووجهت النيابة العامة اليمنية إلى الأهدل والزايدي تهم «الاشتراك في عصابة مسلحة والقيام بأعمال إجرامية استهدفت المصالح الغربية وجمع المال لدعم تلك الأعمال الإجرامية».

وأكدت صحيفة الاتهام وقائمة أدلة الإثبات المتضمنة لاعترافات المتهمين في محاضر جميع الاستدلالات وتحقيقات النيابة أن «المتهم الأول الأهدل اعترف باشتراكه في عصابة مسلحة للقيام بأعمال إجرامية استهدفت المصالح الغربية أثناء تعرفه برجل القاعدة الأول في اليمن أبو علي الحارثي عام 2000، الذي قتل في صحراء مأرب (170 كيلو مترا شرق صنعاء) بصاروخ أطلقته طائرة بدون طيار تابعة للاستخبارات المركزية الأمريكية (سي آي إيه) في العام 2002.

وأوضحت النيابة العامة أن «الأهدل تدرب على مختلف أنواع الأسلحة والقنابل والألغام وراجمات الصواريخ». وأضافت أنه «قام بجمع مبالغ مالية باسم جمعية القوقاز، وتلقى مبلغ 44 ألف دولار من شخص يدعى كمال أبو حجازي المسؤول المالي للقاعدة في اليمن، بالإضافة إلى جمعه مبلغ مليون و61 ألفا و500 ريال سعودي وكذا تلقيه مبلغا من أبو علي الحارثي قدره 50 ألف ريال سعودي جاء على شكل حوالة من أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة».

وأشار قرار الإتهام إلى أن الأهدل تخفّى في منزل غالب الزايدي وهناك تعرف على قاسم الريمي وابراهيم هويدي، المتهمين بتفجير ناقلة النفط الفرنسية (ليمبورغ) قبالة سواحل المكلا بحضرموت نهاية عام 2002، واللذين فرا من سجن الجهاز المركزي للأمن السياسي بصنعاء مطلع الشهر الجاري ضمن مجموعة مكونة من 23 معتقلا من عناصر القاعدة.

وكشف بيان الاتهام أن الأهدل استخدم أسماء مستعارة للتمويه عن هويته الحقيقية منها ابوعاصم وراشد، عند ما كان في منطقة صرواح بمحافظة مأرب وكذا محمود واحم، كما استخدم مجموعة عناوين للبريد الإلكتروني.

إلى ذلك نفى أبو عاصم الأهدل، الرجل الثاني في قاعدة اليمن، جميع التهم الموجهة إليه من قبل النيابة العامة، أمام المحكمة الابتدائية الجزائية المتخصصة (محكمة أمن الدولة) في الجلسة الأولى لمحاكمته التي عقدت أمس برئاسة القاضي نجيب القادري وبحضور 3 من أعضاء السفارة الأمريكية بصنعاء.

من جانبه ذكر المتهم الثاني في هذه القضية وهو غالب الزايدي أن التهمة الموجهة إليه باطلة وملفقة، ولم يدل بها في التحقيقات، وطالب القاضي بإنزال العقوبة على الشخص الذي وجه إليه هذه التهمة الباطلة سواء من النيابة العامة أو من الأمن السياسي، مشيرا إلى أن سبب اعتقاله كان إثر خلافات بين الدولة وقبيلته وليس بسبب هذه التهمة التي وجهتها إليه النيابة العامة.

وأضاف «لقد تم استدعائي إلى رئاسة الجمهورية مع شيوخ القبائل للاستجواب والرجوع في نفس اليوم ولكن لم يفوا بوعودهم وأصبح لي 3 سنوات حتى الآن في سجن الأمن السياسي بصنعاء في زنزانة انفرادية».

ودعا الزايدي إلى تشكيل لجنة من علماء اليمن ومشائخ القبائل والأحزاب السياسية ومنظمات حقوق الإنسان لتقصي الحقائق حول وضعه وتفنيد هذه التهمة الباطلة الموجهة ضده، كما طلب من المحكمة السماح لأقاربه بزيارته، وتحسين وضعه في السجن وسرعة الإفراج عنه.

وطالبت المحكمة النيابة العامة بعرض أدلة إثباتها في الجلسة القادمة للمحاكمة في 27 من الشهر الجاري، وإحالة المتهم الثاني إلى طبيب مختص للكشف عليه ورفع تقرير عن حالته الصحية والسماح لأقاربه وأصدقائه بزيارته، وتمكين محاميه من الإطلاع على ملف القضية لتقديم دفوعهم في الجلسة القادمة.

معارضون يمنيون يسعون لتشكيل حكومة منفى من لندن

■ لندن ـ يو بي آي: تجري الكتلة اليمنية للاصلاح والتغيير والتقدم المعارضة مشاورات مع فصائل وشخصيات يمنية في بريطانيا ودول اوروبية أخرى لصياغة ما تقول انها «حكومة منفى لتصحيح الاوضاع» في اليمن وانقاذ البلاد من «ممارسات النظام القائم في صنعاء».

وقال العضو البارز في الكتلة والمرشح لانتخابات الرئاسة في اليمن عبد الله النعمان لـ«يونايتد برس انترناشيونال» امس الاثنين «هناك غموض في المشهد السياسي في اليمن بعد اعلان الرئيس علي عبد الله صالح العام الماضي انه لن يرشح نفسه لدورة رئاسية جديدة بعد انقضاء 28 عاما على توليه السلطة لذلك تداعينا مع فصائل وشخصيات معارضة لاعلان حكومة منفى».

واضاف النعمان «ان المشاورات حول اعلان حكومة المنفى جرت خلال الايام القليلة الماضية في العاصمة البريطانية لندن وضمت الرئيس السابق علي ناصر محمد، وحيدر ابو بكر العطاس اول رئيس وزراء لدولة الوحدة، وعبد الله الأصنج وزير الخارجية الاسبق، وعبده النقيب الامين العام للتجمع الديمقراطي الجنوبي (تاج)، واحمد عبد الله الحسني سفير اليمن السابق في دمشق، والوزير المفوض السابق عوض كرامة، والوزير المفوض السابق عبد الله سلام الحكيمي والسفير السابق في كوبا محمد عبد الرحمن العبادي فضلا عن شخصيات أخرى».

وكان النعمان الذي عمل من قبل سفيرا لبلاده في جنوب افريقيا ونائبا لرئيس البعثة اليمنية الدائمة في المقر الاوروبي للامم المتحدة في جنيف اعلن في تموز (يوليو) الماضي ترشيح نفسه لانتخابات الرئاسة في اليمن في اعقاب اعلان الرئيس صالح عدم ترشيح نفسه لدورة رئاسية جديدة.

وقال «نعد لعقد مؤتمر شامل للمعارضة اليمنية في بريطانيا خلال الفترة القصيرة المقبلة لاقرار مشروع الانقاذ الوطني واعلان حكومة منفى تتولى قيادة اليمن خلال المرحلة الانتقالية استعدادا لاجراء انتخابات عامة استنادا الى دستور 1970 الذي صاغه الآباء واعلنوا في حينه انه يهدف الى حماية الاجيال القادمة من التعرض لحكم الاذلال والقهر تحت اي لون من ألوان الدكتاتورية». وأكد النعمان «ان مشروع الانقاذ الوطني يحظى على قدر كاف من اجماع الفصائل المعارضة لأنه يأتي ملبيا لما نصت عليه وثيقة العهد والاتفاق ومشروع احزاب اللقاء المشترك في اليمن».

وحول الشخصية المرشحة لتولي رئاسة حكومة المنفى، قال «لا نستطيع ان نسمي احدا الآن لأن مثل هذه الخطوة ستقرها فصائل المعارضة التي ستشارك في الاجتماع المقبل، ولكن باعتقادنا ان افضل المؤهلين لشغل هذا المنصب هو حيدر ابو بكر العطاس».

وعما اذا كانت مشاركة وزير الخارجية الاسبق الاصنج في نشاطات (الكتلة) تعني انه غادر السعودية وقرر الاقامة في بريطانيا، أجاب النعمان «ان الاصنج يتردد على لندن بشكل متكرر لرؤية ابنائه ومراجعة الاطباء، الا انه قرر مؤخرا البقاء في لندن فترة طويلة كي يُجنّب احراج الحكومة السعودية بسبب الطلبات الملحة من قبل السلطات اليمنية للحد من انشطته السياسية السلمية». وقال «ليس خافيا ان النظام في صنعاء طلب من الرياض تسليمها اياه اواخر العام الماضي بسبب مواقفه المعلنة من النظام في صنعاء ومطالبته بتغيير النظام القائم على ضوء تصريحات الرئيس صالح عدم ترشيح نفسه لولاية جديدة».

واستبعد النعمان امكانية ان تكون الحكومة السعودية استخدمت الاصنج كورقة مقايضة، وقال «يبدو ان هناك مشكلات بين الرياض وصنعاء تتعلق بالتدابير الامنية حول المنطقة الحدودية بينهما وملاحق مكملة لمعاهدة الحدود التي اتفق عليها الجانبان، وكما ذكرت تقارير صحافية مؤخرا ان موضوع تسليم الاصنج يأتي ضمن اوراق الضغط، لكننا نستبعد ان تستخدم الرياض مثل هذه الاساليب استجابة لضغوط نظام صنعاء».

وأكد ان الاصنج «سيعود قريبا الى مقر اقامته الدائم في السعودية».

وحول الدعم الذي تحظى به كتلته المعارضة عربيا ودوليا، قال النعمان «ان كتلتنا تجري اتصالات مع العديد من الدوائر المعنية في المنطقة وفي المملكة المتحدة ودول الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة وتشمل البرلمانات ووزارات الخارجية والمنظمات غير الحكومية المدافعة عن حقوق الانسان وعقدت لقاءات مع مسؤولين كبار من الدول المذكورة والذين أبدوا قلقا من خطورة الاوضاع المتدهورة في اليمن».

واتهم النظام في صنعاء بـ«افتعال قضية هروب ناشطي القاعدة من سجن الامن السياسي في صنعاء»، ووصفها بأنها «تمثيلية مصطنعة افتعلها النظام لاغلاق ملف على قدر كبير من الخطورة والاهمية لدى الولايات المتحدة وفرنسا بشكل خاص على اعتبار انهما معنيتان بحادثي الاعتداء على المدمرة كول والناقلة لومبرغ».

الحكومة المصرية تقترح ارجاء انتخابات المجالس المحلية عامين

■ القاهرة ـ رويترز: اقترحت الحكومة المصرية ارجاء انتخابات المجالس الشعبية المحلية لمدة عامين فيما قالت جماعة الاخوان المسلمين امس الاثنين انها محاولة من الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم لمواصلة احتكار الترشيح لرئاسة الدولة.

ووافق مجلس الشورى أمس الاثنين على اقتراح بمشروع قانون قدمته الحكومة لمد فترة عمل المجالس الشعبية المحلية سنتين. وكان مقررا اجراء الانتخابات خلال الشهرين القادمين. وذكرت صحيفة الاخبار أن الهدف من التأجيل هو اتاحة مزيد من الوقت لاقرار قانون جديد للادارة المحلية يحقق مزيدا من اللامركزية.

وطبقا لتعديل دستوري أقره مجلس الشعب في ايار (مايو) يحتاج المستقل الراغب في الترشيح لمنصب رئيس الدولة الى تأييد 140 عضوا على الاقل في المجالس الشعبية المحلية للمحافظات.

ويمنع هذا الشرط جماعة الاخوان المسلمين التي تتقدم بمرشحيها للانتخابات العامة كمستقلين من التقدم بمرشح لمنصب رئيس الدولة خلال العامين القادمين اذا توفي الرئيس حسني مبارك أو عجز عن أداء مهام منصبه أو رغب في التنحي. لكن من المستبعد على أي حال أن تتمكن الجماعة من ترشيح أحد أعضائها قبل عام 2007. فليس لها أعضاء في مجلس الشورى الذي يلزم الحصول على تأييد 25 من أعضائه على الاقل لترشيح المستقل للرئاسة بينما تشغل الجماعة 88 مقعدا في مجلس الشعب الذي يلزم تأييد 65 من أعضائه على الاقل. ومن المقرر اجراء انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى في نيسان (أبريل) 2007 ومن المتوقع أن يخوضها الاخوان المسلمون الذين قالوا ايضا انهم يستعدون لخوض انتخابات المجالس المحلية.

وبرز الاخوان في انتخابات مجلس الشعب التي أجريت في شهري تشرين الثاني (نوفمبر) وكانون الاول (ديسمبر) كأقوى قوة معارضة في مصر منذ نحو نصف قرن.

وقال محمد حبيب نائب المرشد العام للجماعة لرويترز «أرادوا في الحزب الوطني الديمقراطي بتأجيل الانتخابات تجميع شتاتهم».

وأضاف أن «تركيب المجالس المحلية بالوضع الحالي يجعل مرشح الحزب الوطني لانتخابات الرئاسة اللاعب الوحيد».

ويلزم لترشيح الاعضاء القياديين في الاحزاب المعترف بها لمنصب رئيس الدولة أن يكون الحزب شاغلا خمسة في المئة على الاقل من مقاعد مجلسي الشعب والشورى وهو ما لن يتوافر لاي حزب معارض قبل عام 2010 الذي ستجرى خلاله انتخابات مجلس الشعب القادمة.

وكان حوالي 34 في المئة من مرشحي الحزب الوطني فازوا في انتخابات مجلس الشعب الماضية لكن الحزب احتفظ بأغلبية مريحة في المجلس من خلال ضم الاعضاء الذين انشقوا عليه قبل الانتخابات لرفضه ترشيحهم وفازوا كمستقلين. وليس لمجلس الشورى سلطات تشريعية لكن تعرض عليه مشروعات القوانين لمناقشتها ثم تحال الى مجلس الشعب لمناقشتها واقرارها.

ملامح المستقبل بلقاءات حوارية مع الشباب بخمس عواصم عربية

■ القاهرة ـ رويترز: تبدأ الاسبوع المقبل بالعاصمة المصرية جلسة حوارية في بداية سلسلة لقاءات تنظمها هيئة الاذاعة البريطانية للتعرف على ملامح المستقبل كما يتصورها الشباب في خمس دول عربية.

وقال رئيس القسم العربي بخدمة (بي بي سي) العالمية حسام السكري ان الجلسة الحوارية التي ستعقد في جامعة القاهرة الاثنين المقبل تحمل شعار (مستقبلك.. من يقرره) ويتحاور فيها مع الشباب أستاذا علم الاجتماع عبد الباسط عبد المعطي ومحمد علي مكاوي والناقدة فريدة النقاش.

وأضاف امس الاثنين في مؤتمر صحافي أن الجلسات الحوارية التي ستعقد خلال شهري شباط (فبراير) الجاري وآذار (مارس) المقبل في عمان والخرطوم والضفة الغربية ودمشق تهدف الى الاقتراب من ثقافة الشبان وتشجيعهم على مناقشة القضايا المرتبطة بمستقبلهم مثل البحث عن الهوية والبطالة والزواج وحياة الفلسطينيين في ظل نقاط التفتيش.

وأشار الى اختيار موضوع يمس الشباب بصورة ملحة في كل دولة فعلى سبيل المثال ستناقش ندوة الخرطوم قضية احساس الشباب بالهوية في ظل التعدد الثقافي والعرقي أما ندوة دمشق فتتناول الانفتاح الاقتصادي والتكنولوجي وفي الضفة الغربية تتطرق المناقشة الى «الحياة عبر الحدود وبين المعابر» التي يقيمها الجيش الاسرائيلي بين المدن والقرى.

وقال رئيس منطقة افريقيا والشرق الاوسط بخدمة (بي بي سي) جيري تيمنز ان هذه الندوات «نقطة حوار يطرح فيها الجمهور القضايا التي تشغله عبر أكثر الاذاعات التي تحظى بثقة في العالم العربي».

وأشار الى أن المحطة بدأت عبر موقعها على الانترنت حملة اعلامية تهدف الى استشعار نبض الشارع العربي واتاحة الفرصة للشباب للتعبير عن تطلعاتهم المستقبلية. ومن المشاركين العرب في الجلسات رئيس الجامعة الاردنية عبد الرحيم الحنيطي ومن فلسطين مصطفى البرغوثي وسامي الكيلاني وعميد كلية الحقوق بجامعة بير زيت علي الجرباوي وعضو غرفة الصناعة السورية عماد الرفاعي والسودانيان علي شمو وعمار أحمد ادم.

وسط انتقادات بعدم تمثيلها للغالبية من اقباط مصر

البابا شنودة يفتح باب الترشيح خلال ايام لانتخابات المجلس الملي للاقباط

القاهرة ـ «القدس العربي»
من وليد طوغان:

خلال ايام يعلن البابا شنودة «بابا الاسكندرية» عن فتح باب الانتخابات والترشيح لعضوية المجلس الملي العام للكنيسة الارثوذكسية والمجالس الملية بالمحافظات وسط جدل يصفه البعض بالصاخب بين «الاصلاحيين» الاقباط مطالبين بضرورة تعديل قانون الانتخابات والغاء شروطه التعجيزية.

ولا تتعدى اصوات الاصلاحيين الاقباط سوى مرحلة معروفة من حرب دائمة بين فصيل الاكليروس «رجال الكنيسة» و«المجددين الاقباط» فان آخرين يتحمسون هذه المرة «للسجال» الدائر الذي سوف تتعالى نبرته خلال ايام خصوصاً وان «مبدأ تعديل قوانين انتخابات المجلس الملي بدات تجد صدى لدى بعض رجال الكنيسة او الاكليروس انفسهم».

حسب القانون يعتبر المجلس الملي القبطي العام هو الجهة الادارية والمالية الاعلى لتدبير امور الكنيسة اداريا وبينما يراس البابا «البطريرك» الكنيسة روحيا، وهو نفسه رئيس المجلس الملي فان اعضاء المجلس «حسب القانون ايضا» من العلمانيين «من غير رجال الدين» الذين عادة ما ينتخبهم الاقباط بوصفهم الشخصيات المسيحية الاكثر قدرة على تصريف وتدبير امور الطائفة وادارة اوقافها.

المجلس الملي «حسب قانونه التنظيمي» لا يخضع لسلطة الكنيسة «الروحية» بوصفه مجلسا علمانيا له خصائص ووظائف منوط بها معينة، ولذلك ومنذ انشائه «اوائل القرن التاسع عشر» ظل المجلس ارضا للمعارك بين العلمانيين ورجال الاكليروس بلغت ذروتها في عصر البابا كيرلس وحياة بطرس باشا غالي الكبير ترتب عليها تعليق الكنيسة لانتخابات المجلس مدة زادت على خمسة عشر عاما.

ورغم ان المجلس الملي هو الجهة القبطية الاعلى المنوط بها ادارة اموال الكنيسة الارثوذكسية الا ان انتخاباته (كما يرى الاصلاحيون) ليست معبرة بالفعل عن اغلب الاقباط، خصوصا بعد تعديلات ادخلت على قانون الانتخاب اغلقت الباب امام السواد الاعظم من الاقباط من انتخاب من يمثلهم من ادارة شؤون كنيستهم.

فحسب القانون يستبعد من التصويت او الترشيح كل من لا تزيد املاكه على خمسة افدنة زراعية ولا يشغل وظيفة حكومية اضافة الى عدم احقية غير المقيدين بالسجلات الضريبية (سجل تجاري) في التصويت. وفيما لا تنطبق تلك الشروط على 75 % من المسيحيين، فان اعتبار نسبة التصويت الضئيلة وانتخاب الاعضاء على اساس تلك المشاركة الضئيلة ايضا لا يعد معبرا عن عموم اقباط مصر .. منطقيا حسب دعوات الاصلاحيين.

المفكر القبطي جمال اسعد قال لـ«القدس العربي»: «حتى الآن لا يعترف السواد الاعظم من اقباط مصر بانتخابات المجلس الملي خصوصا بعد جيل الكنيسة «ورجال الاكليروس» احكام سيطرتهم عليه وعلى اعضائه العشرين عاما الاخيرة الامر الذي شل فعالية جهة مؤثرة من جهات الكنيسة الارثوذكسية».

اضاف اسعد: «البابا شنودة نجح في احكام سيطرته على الكنيسة وتطلع الى احكام سيطرته ايضا على مجلس ادارة الاقباط فرغم ان المجلس الملي ـ علماني ـ من اساسه وبطبيعة قوانين نشأته، الا ان تعمد قداسة البابا ترسيم اعضائه «كشمامسة» ما يحتم خضوعهم لقداسته روحيا لا يفقد المجلس احد اهم خصائصه، وانما يحدث بلا شك اضطرابا في طبيعة عمله، وما ينفي بالضرورة توصيف العلمانية على اعضائه الذين تحولوا لرجال اكليروس لا يمكن ان يعارضوا البابا».

ترسيم قداسة البابا لاعضاء المجلس الملي ليس «المعضلة» الوحيدة انما حقه «بوصفه البطرك» في اختيار وتعيين 7 اعضاء من كل ابرشية، بالجمعية العمومية للمجلس هو في عرف الاصلاحيين اجراء ضمن مزيد من الاجراءات التي فرضت «عدم استقلالية اعضاء المجلس على الاقل عن البابا».

فحسب جمال اسعد : «تعيين البابا 7 اعضاء بالجمعية العمومية لا يخرج عن اطار سيطرة البابا والاساقفة انفسهم على مقدرات المجلس».

ويضيف اسعد: «البابا لا ينظر لمطالباتنا بالتغيير نظرة جد، فهو لا يريد تعديل القانون كذلك لا يريد الاساقفة فالقانون الحالي يصب في مصلحة رجال الكنيسة فقط».

منتظر ان يعقد قداسة البابا شنودة اجتماعا خلال ساعات مع القيادات الامنية «وزارة الداخلية» تم بعدها اجتماع آخر لقداسته مع قيادات الكنيسة للاعلان عن ميعاد الانتخابات. حتى الآن لا زالت دعاوى الاصلاحيين بعيدة عن نطاق «نية الكنيسة التغيير» لكن مصدرا بمطرانية الجيزة قال «نعتقد ان الوجوه المتكررة لاعضاء المجلس الملي يجب ان يتم تغييرها قبل ان يتم نظر تغيير القانون».

جمال اسعد اتهم الحكومة المصرية بالضعف وقال لـ«القدس العربي»: «هي تمالئ الكنيسة والبابا على حساب شعب الكنيسة والبابا يستغل هذا». واضاف: «نعم انه لن يحدث تغيير لكننا نثبت فقط موقفا».

بعد الاعلان عن ميعاد الانتخابات منتظر ان تضم قائمة البابا «في الانتخابات» اسماء «القس» بطرس جيد «اخو البابا» اضافة لفخري عبد النور وثروت باسيلي وآخرين من وجوه المجلس المعتادة.

وفيما يرى الاصلاحيون ان استمرار الوضع على هذا النحو استمرار لمسرحية هزلية، يرى القس مرقص عزيز (راعي كنيسة مصر القديمة) ان: «محاسبة اعضاء المجلس الملي عن الفترة الطويلة التي تولوا فيها المسؤولية امر واجب يستلزمه الوقت والظروف»، معتبرا ان «المطالبة بتقنين نظام تقييمي لهؤلاء هو الاهم بعد افراغ المجلس الملي من محتوى فاعليته خلال الاربعين عاما الاخيرة».

فحسب طلب مرقص عزيز: «كانت اختصاصات المجلس الملي التي تعلق بها دستور انشائه هي ادارة اموال الاقباط والاشراف على مدارسهم، وهي الامور التي تقلصت بعد ان اختصت جهات حكومية (وزارة التربية والتعليم ووزارة الاوقاف) بادارة هذه الاختصاصات ما يعني ان العمل الحالي للمجلس يحتاج لنوع من العمل والبلورة واعادة الترتيب».

الاب عزيز حسب قوله لا يود التعليق على مطالب الاصلاحيين، او نبرة اصواتهم العالية لكنه في الوقت نفسه يؤكد ان «القضية ليست ترسيم قداسة البابا لاعضاء المجلس كشمامسة.. فهم يتبعونه روحيا كما يتبع قداسته كل الاقباط سواء رسّموا في درجات كهنوتية من عدمه».

لسان حال الاب عزيز ان الكنيسة لن تنظر بعين الجد لفرقعات اصوات نشاز، مهما تعالت وزادت المطالبات!! لكن البعض يرى ان معركة الاصلاحيين هذه المرة اكثر قوة عن ذي قبل، فليس فقط نبرات صوتهم اعلى، انما منطق طرح قضية المجلس الملي للنقاش ـ فيما يبدو ـ اكثر موضوعية وربما اقوى حجة هذه المرة مقارنة بما سبق من مرات وقفنا في اطار الحرب الدائرة بين البابا «على راي الاكليروس» والاصلاحيين على راس علمانيي الاقباط المصريين.

البابا شنودة